



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . منشير . إعلانات وملاغات

الإدارة والتحرير الإمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراك سنوي
	هنة	سنة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	150 دج 300 دج بما فيها نفقات الارسال	100 دج 200 دج	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مباركة - الجزائر الهاتف : 15 . 18 . 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200			نمن النسخة الاصلية : 2ر50 دج ونمن النسخة الاصلية وترجمتها 5ر00 دج نمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة . وتسلم الفهارس مجاناً للمشتركين . المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم يؤدي عن تغيير العنوان 3ر00 دج ونمن النشر على اساس 20 دج للسطر .

فهرس

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة السياحة

قرار مؤرخ في 23 محرم عام 1404 الموافق 29
أكتوبر سنة 1983 يعدل ويتمم القرار المؤرخ
في 3 مايو سنة 1978 والمتضمن تصنيف
الفنادق والمطاعم السياحية .

وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1404 الموافق
5 ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين اعضاء
المجلس التقنى والتربوى في المدرسة الوطنية
للعلوم الجيوديزية .

فهرس (تابع)

مرسوم رقم 84 - 09 مورخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 يتضمن القانون الاساسى الخاص بنواب المقتصدين في وزارة الشبيبة والرياضة. 83

وزارة الاشغال العمومية

موسوم رقم 83 - 777 مؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 يحول الى الولايات الحقوق والالتزامات وأملاك حظائى العتاد وموظفيها ومهامها، التابعة لمديريات المنشآت القاعدية فى الولايات والمسيرة فى اطار الحساب الخاص للخزينة. 85

قرار مؤرخ فى 24 ذى الحجة عام 1403 الموافق أول أكتوبر سنة 1983 يتضمن قائمة مهندسى الدولة فى الاشغال العمومية (دفعة سنة 1983). 86

قرار مؤرخ فى 24 ذى الحجة عام 1403 الموافق أول أكتوبر سنة 1983 يتضمن قائمة مهندسى التطبيق فى الاشغال العمومية (دفعة سنة 1983). 87

كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى

مرسوم رقم 84 - 10 مؤرخ فى 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 يحدد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها. 88

مرسوم رقم 84 - 11 مؤرخ فى 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 يحدد كيفيات تعيين ممثلين عن الموظفين فى اللجان المتساوية الاعضاء. 93

وزارة النقل والصيد البحرى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 8 ربيع الثاني عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن اجراء مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات الملاحة الجوية المدنية بغبة تكوير مهندسين مطبقين فى النقل «فرع الملاحة الجوية». 69

وزارة التعليم والبحث العلمى

قرار مؤرخ فى 17 ربيع الاول عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983 يحدد قائمة اعضاء المجلس المركزى لتنسيق العلاقات بين مؤسسات التكوين العالى والقطاعات المستخدمة. 71

وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية

مرسوم رقم 83 - 674 مؤرخ فى 14 صفر عام 1404 الموافق 19 نوفمبر سنة 1983 يسه اجبارية الخزن الاستراتيجى مع المنتجات البترولية (استدراك). 72

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 13 ذى الحجة عام 1403 الموافق 20 سبتمبر سنة 1983 يتضمن شروط تهيئة التجهيزات الخاصة بتوزيع غاز البترول المميع واستغلالها. 72

وزارة الشبيبة والرياضة

مرسوم رقم 84 - 08 مؤرخ فى 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 يتضمن القانون الاساسى الخاص بالمقتصدين فى وزارة الشبيبة والرياضة. 81

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 5 ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين اعضاء المجلس التقنى والتربوى فى المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية.

ان وزير الدفاع الوطنى،

بمقتضى الامر رقم 76 - 2 المؤرخ فى 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتضمن احداث المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية لاسيما المادتان 15 و 16 منه،

يقرر مايلى:

المادة الاولى : يعين الاشخاص الآتية اوصافهم اعضاء فى المجلس التقنى والتربوى بالمدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية لمدة ثلاث سنوات :

- مدير التدريب فى وزارة الدفاع الوطنى،
مثلا لوزير الدفاع الوطنى، رئيسا،

- مدير التخطيط والميزانية فى وزارة الدفاع الوطنى، عضوا،

- المدير المركزى للمقتصدية بوزارة الدفاع الوطنى، عضوا،

- مدير الموظفين والقضاء العسكرى فى وزارة الدفاع الوطنى، عضوا،

- مدير المركز الوطنى للبحث فى العلوم الجيوديزية وتطبيقها مثلا لوزير التعليم والبحث العلمى، عضوا،

- نائب مدير التكوين فى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مثلا لوزير التخطيط والتهيئة العمرانية، عضوا،

- مكلف بالدروس فى علم الخرائط مثلا لجامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر، عضوا،

- استاذ مساعد فى الهندسة المدنية مثلا لجامعة العلوم والتكنولوجيا فى وهران، عضوا،

- مدير الدراسات فى المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية، عضوا،

- الملازم الاول عمر فاروق زرهونى بصفته طالبا قديما، عضوا،

- الملازم الاول محمد نائب قلاتى بصفته طالبا قديما، عضوا.

المادة 2 : يحضر مدير المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية الذى يتولى الامانة حضورا استشاريا فى اجتماعات المجلس التقنى والتربوى.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 5 ديسمبر سنة 1983.

عن وزير الدفاع الوطنى

الامين العام

العقيد مصطفى

بن لوصيف

وزارة السياحة

قرار مؤرخ في 23 محرم عام 1404 الموافق 29 أكتوبر سنة 1983 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 3 مايو سنة 1978 والمتضمن تصنيف الفنادق والمطاعم السياحية.

ان وزير السياحة،

– بمقتضى المرسوم رقم 83 – 109 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة السياحة،
– وبمقتضى المرسوم رقم 76 – 80 المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 20 أبريل سنة 1976 والمتضمن تحديد قواعد تصنيف الفنادق والمطاعم السياحية،

– وبمقتضى القرار المؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1398 الموافق 3 مايو سنة 1978 والمتضمن تصنيف الفنادق والمطاعم السياحية،

– وبمقتضى القرار المؤرخ في 18 ذى الحجة عام 1398 الموافق 19 نوفمبر سنة 1978 والمتضمن

تعديل وتتميم القرار المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1398 الموافق 3 مايو سنة 1978 والمتضمن تصنيف الفنادق والمطاعم السياحية،

– وبناء على اقتراح اللجنة الوطنية لتصنيف الفنادق والمطاعم السياحية المؤرخ في 2 أكتوبر سنة 1983.

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يعدل ويتمم الجدول الملحق بالقرار المؤرخ في 19 نوفمبر سنة 1978 والمتضمن تعديل وتتميم القرار المؤرخ في 3 مايو سنة 1978 والمتضمن تصنيف الفنادق والمطاعم السياحية طبقا للجدول الملحق بهذا القرار.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 محرم عام 1404 الموافق 29 أكتوبر سنة 1983.

عبد المجيد علاهم

الجدول

التصنيف	العناوين	اسم المؤسسة
يرتب في الصنف الاول 4 نجومات	I شارع سعيد بوخريصة، سطيف	فندق – مطعم سيتيفيس
يعاد ترتيبه في الصنف الرابع نجمة واحدة.	I شارع على بومنجل – الجزائر	فندق – «الاجانب»
يرتب في الصنف الاول 4 نجومات	مطار هواري بومدين الدار البيضاء الجزائر	مطعم الخليفة
يرتب في الصنف الاول 4 نجومات	طريق غابات الحافلات، الشارقة الجزائر	مطعم دار «الضياف»
يرتب في الصنف الرابع – نجمة واحدة.	I7 شارع عبان رمضان، الجزائر	مطعم «بيزيريا»

وزارة النقل والصيد البحري

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن إجراء مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات الملاحة الجوية المدنية بغية تكوين مهندسين مطبقين في النقل «فرع الملاحة الجوية».

ان وزير النقل والصيد البحري،

وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري،

بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

وبمقتضى الامر رقم 71 - 2 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1390 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمتضمن تحديد احكام الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 28 محرم عام 1398 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومع يماثلهم،

وبمقتضى الامر رقم 71 - 78 المؤرخ في 15 شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 الذي يحدد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتببات المسبقة ورواتب التمريض،

وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1396 الموافق 2 يوليو سنة 1966 والمتعلق باعداد ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين، والمعدل بالمرسوم رقم 68 - 209 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 211 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بالاحكام الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسي التطبيق،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 72 - 140 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1392 الموافق 27 يوليو سنة 1972، المعدل والمتمم والمتضمن احداث سلك لمهندسي التطبيق في النقل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 153 المؤرخ في 10 رجب عام 1400 الموافق 24 مايو سنة 1980 والمتضمن انشاء المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات الملاحة الجوية المدنية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة ترتيب بعض الاحكام المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 فبراير سنة 1970، المعدل والمحدد مستويات معرفة اللغة الوطنية التي يجب أن يثبتها موظفو ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى : تجرى مسابقة الدخول الى المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات الملاحة الجوية المدنية في قسنطينة على أساس الاختبارات بغية تكوين مهندسين مطبقين في النقل «فرع الملاحة الجوية».

3 - ظروف تحميل طابع البريد وعنوان المترشح،

- صورة مع كشف العلاقات أو شهادة النجاح في السداسيات الاولى الاربعة من ليسانس الرياضيات أو الفيزياء،

- شهادة ريا أو صورة مطابقة لها،

- شهادة الجنسية الجزائرية،

- نسخة مع سجل السوابق القضائية (الورقة رقم 3) يقل تاريخها عن 3 أشهر

- وعند الاقتضاء، نسخة مع السجل البلدي لاعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

المادة 8 : يحدد وزير النقل والصيد البحري قائمة المترشحين الذين يقبلون للمشاركة في المسابقة وتنشر عن طريق اللصق.

المادة 9 : يحدد تاريخ انتهاء التسجيل بشهرين ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 10 : تجرى المسابقة بعد 3 أشهر من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وتحتوى على :

الاختبارات الكتابية :

- اختبار في الرياضيات، المدة : 3 ساعات، المعامل : 3،

- اختبار في الفيزياء، المدة : 3 ساعات، المعامل : 3،

- اختبار في الثقافة العامة يخصص لمعرفة امكانية المترشح التفكيرية، المدة : ساعتان، المعامل : 2،

- اختبار في اللغة الوطنية، المدة : ساعة واحدة.

المادة 2 : عدد المناصب المعروضة 24.

المادة 3 : يمكن أن يشارك في المسابقة المترشحون البالغون من العمر 18 عاما على الاقل و 26 عاما على الاكثر والناجحون في السداسيات الاربعة الاولى للحصول على شهادة الليسانس في الرياضيات أو الفيزياء.

المادة 4 : تدوم فترة التسكوير سنتين. وفي حالة النجاح، يستفيد الطلبة غير المقيمين في ولاية قسنطينة من النظام الداخلى ما عدا المترشحات.

المادة 5 : يمكن أن يؤخر الحد الاقصى للسنة المحدد اعلاه بسنة واحدة عن كل ولد مكفول دون أن يتجاوز هذا التأخير 5 سنوات ويمكن أن يصل الى 10 سنوات لاهضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

المادة 6 : ينظم مركز واحد للامتحان في مدينة قسنطينة، ويستدعى المترشحون فرديا.

المادة 7 : ترسل ملفات الترشح في ظرف مضمون الوصول الى المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات الملاحة الجوية المدنية، شارع بيدى الويزة، صندوق البريد رقم 18 قسنطينة. ويجب أن يشتمل على الاوراق الآتية :

- طلب المشاركة مكتوبا بخط اليد يوقمه المترشح،

- شهادة ميلاد أو بطاقة فردية للحالة المدنية للمترشح،

- شهادة عائلية للحالة المدنية للمترشحين المتزوجين،

- شهادة طبية تثبت أن المترشح غير مصاب بمرض أو عجز يتنافى مع ممارسة المهام المعروضة (الطب العام والامسراض الصدرية)،

- صورتان للهوية،

الملاحة الجوية المدنية اذا لم يلتمحى بمنصبه بمسد اشعاره بنجاحه وفي اجل شهر، الاستفادة مع المسابقة الا في حالة وجود قوة قاهرة مثبتة.

المادة 14 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائرية في 8 ربيع الثاني عام 1404 الموافق اول ديسمبر سنة 1983.

وزير النقل والصيد
البحرى
صالح قوجيل

كاتب الدولة للتوظيف
العمومية والاصلاح
الادارى
جلول الخطيب

وزارة التعليم والبحث العلمى

قرار مؤرخ فى 17 ربيع الاول عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983 يحدد قائمة اعضاء المجلس المركزى لتنسيق العلاقات بين مؤسسات التكوين العالى والقطاعات المستخدمة.

بموجب قرار مؤرخ فى 17 ربيع الاول عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983، عملا باحكام المادتين 4 و 5 من المرسوم رقم 83 - 355 المؤرخ فى 21 مايو سنة 1983 والمتضمن احداث مجلس مركزى لتنسيق العلاقات بين مؤسسات التكوين العالى والقطاعات المستخدمة، تحدد قائمة اعضاء المجلس المركزى حسب الآتى :

- السيد أحمد مؤمن، ممثل وزير الداخلية،
- الرائد العربى عليوة، ممثل وزارة الدفاع الوطنى،
- السيد محمود سلطانى، ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

يسمح للمترشحين الناجحين فى الاختبارات الكتابية بالمشاركة فى الاختبار الشفوى.

الاختبار الشفوى :

يكون الاختبار الشفوى عبارة عن حوار مع اللجنة فى البرنامج الملحق بأصل هذا القرار.

التحضير 15 دقيقة - المناقشة 20 دقيقة - المعامل : 2.

كل علامة تقل عن 5 مع 20 يقصى صاحبها، غير ان الاختبار فى الرياضيات والفيزياء فالعلامة المقصية تكون 7 مع 20.

أما اختبار فى اللغسة الوطنية فالعلامة المقصية 4 مع 20.

المادة II : تحدد قائمة المترشحين الناجحين فى مسابقة الدخول لجنة تتكون مع :

- المدير العام للادارة والتكوين أو ممثله، رئيسا،
- المدير العام للتوظيف العمومية أو ممثله، عضوا،
- المدير العام للطيران المدنى والارصاد الجوية الوطنية، عضوا،
- المدير العام للمدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات الملاحة الجوية المدنية أو ممثله، عضوا،
- مهندس التطبيق فى النقل، «فرع الملاحة الجوية» مرسوم.

المادة I2 : يعين الطلبة الناجحون بعد انتهاء الدراسة والحصول على شهادة مهندس مطبق فى النقل فرع «الملاحة الجوية» مهندسين مطبقين متمرنين ويعملون فى الادارة المركزية أو المصالح التابعة لوزارة النقل والصيد البحرى.

المادة I3 : يفقد المترشح الناجح فى هذه المسابقة الالتحاق بالمدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات

وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية

مرسوم رقم 83 - 674 مؤرخ في 14 صفر عام 1404 الموافق 19 نوفمبر سنة 1983 يسن اجبارية الغزن الاستراتيجية من المنتجات البترولية (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 48 الصادر بتاريخ 17 صفر عام 1404 الموافق 22 نوفمبر سنة 1983. سنة 1983.

- الصفحة 2947 - العمود الاول - المادة 5 - السطر الرابع والخامس والسادس.

بدلا من :

... وزراء الدفاع الوطني والداخلية، والمالية، والتخطيط والتهيئة العمرانية، الذين يستشارون في ذلك.

يقرا ما يلي :

... بعد استشارة وزراء الدفاع الوطني والداخلية، والمالية والتخطيط والتهيئة العمرانية. (الباقى بدون تغيير).

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1403 الموافق 20 سبتمبر سنة 1983 يتضمن شروط تهيئة التجهيزات الخاصة بتوزيع غاز البترول المميع واستغلالها.

ان وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ووزير الداخلية،

- بمقتضى المرسوم رقم 83 - 496 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بشروط استعمال غاز البترول المميع وقودا للسيارات وتوزيعه.

- السيد ميلود آيت يونس، ممثل وزير الصناعة الثقيلة،

- السيد رضوان محمصاجي، ممثل وزير الصناعات الخفيفة،

- السيد عبد النور بوعبيد، ممثل وزير الاشغال العمومية،

- السيد فضيل بوحاجي، ممثل وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية،

- السيد محمد بجاوي، ممثل وزير الاسكان والتعمير،

- السيد بوعلام طيبي، ممثل وزير الري،

- الأئمة زهور معيش، ممثلة وزير الفلاحة والثورة الزراعية،

- السيد عبد القادر الطيب ويس، ممثل وزير النقل والصيد البحري،

- السيد رضوان رابحي، ممثل وزير البريد والمواصلات،

- السيد صالح نور الديع، ممثل وزير التكوين المهني،

- السيد أحمد آيت ساحلية، ممثل كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني،

- السيد محمد واعلى أرزقي، ممثل كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي،

- السيد عمار قماري، ممثل كاتب الدولة للصيد والنقل البحري،

- السيد أحمد جازولي، ممثل كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

الاحكام المتعلقة بالتجهيزات

المادة 6 : تخضع الخزانات والصمامات والسكري والانابيب والمعدات والانابيب المطاوعة المسلحة، لاحكام نظام أجهزة ضغط الغاز

المادة 7 : يجب أن تحتوى خزانات الاستيداع على ماياتى:

- سداة مزدوجة تقاوم باستمرار ارتداد التعبئة،

- قياس مستوى المحتوى لا يخلل ضبطه، وسهل التناول ويسمح بالتحقق مع المستوى الاقصى المقبول فى أثناء التعبئة، ويمنع استعمال قياس المستوى المصنوع من الزجاج أو من المواد الدائنية،

- جهاز مراقبة المستوى الاقصى فى الخزان،
- جهاز يتركب من صمامتى الامن مع امكانية عزل احدهما فى حالة المراقبة أو الصيانة.

يجب أن تتصل كل صمامة بالمرحلة الفازية وأن يكون لها ضغط فعلى لدى فتحها يتراوح بين 17 و 20 بارا. كما يجب أن تمنع كل صمامة ضغط الخزان أن يتجاوز أكثر من 10٪ من الضغط الاقصى المستعمل. ويمكن خزان الاستيداع الذى تقل سعته أو تساوى 5000 كغ أن لا يحتوى الا على صمامة أمن واحدة.

يجب أن تزود فتحات الاخراج فى صمامات الخزان بغطاء قابل للانفتاح أو بجهاز مماثل.

يجب أن يتم تدفق اخراج الصمامات من الاسفل الى أعلى دون أن يعترضه أى حاجز.

يجب وضع جهاز للتطهير تكون فتحة الاخراج فيه على بعد أكثر من مترين (2 م) من تماس الخزان. كما يجب أن يحتوى هذا الجهاز على سكرين للانفتاح مزودين بنظام مقاوم الجليد.

أجهزة آلية أمن فى كل فتحة خروج،

يقران مايلى :

احكام عامة

المادة الاولى : تخضع لاحكام هذا القرار تهيئة تجهيزات غاز البترول المميع الوقود واستغلالها.

المادة 2 : تصنف محطات توزيع غاز البترول المميع الوقود كما يأتى :

- الصنف الاول : المستودعات التى تفوق سعتها الكلية أو تساوى 5000 كلغ،

- الصنف الثانى : المستودعات التى تقل سعتها الكلية عن 5000 كلغ.

المادة 3 : لا يمكن بأى حال من الاحوال أن تحتوى محطات توزيع غاز البترول المميع الوقود الموجودة داخل أحد التجمعات السكنية، أكثر من 20.000 كلغ.

المادة 4 : تشتمل محطة توزيع غاز البترول المميع خاصة على العناصر التابعة:

- خزان أو خزانان فى باطن الارض أو فى الجو،

- مجموعة ضخ تخصص لتزويد عداد الحجم،

- عداد أو عدادان للحجم مزودان بأنابيب مطاوعة.

المادة 5 : يحدد فى محطة توزيع غاز البترول المميع ماياتى:

- مساحة للتعبئة قدرها على الاقل 3 م × 2 م لكل جهاز توزيع وعلى بعد متر واحد (1م)،

- منطقة الامن المحددة بالسياج أو السور الذى يحيط بمساحة التعبئة وتبعد بثلاثة أمتار عن محيطها، ويبلغ علو هذه المنطقة ثلاثة أمتار،

- يجب تجسيد مساحة التعبئة ومنطقة الامن بوسائل ملائمة تبين حدودها بكيفية واضحة.

يجب أن يحتوى هيكل عداد الحجم على فتحتين للتهوية العالية والمنخفضة.

مميزات الانابيب

المادة 10 : يجب أن تكون الانابيب الصلبة الرابطة بين مختلف قطع التركيب والسكرور والصمامات والسدادات المتعلقة بها، مع الفولاذ الجيد جدا وتكون قابلة للتلحيم.

كما يجب أن تكون مصنوعة ومصممة بكيفية تأخذ في الحسبان التمدد والتقلص والتلكد والاهتزاز.

يجب أن تكون الانابيب المطاوعة المدة لنقل الغاز في مرحلته السائلة، مصنوعة خصيصا لهذا الغرض وتحتوى على ناقل معدنى ذى الياف أو ظفيرة تضمم القوة نفسها فى كلا الطرفين.

يجب أن تكون كل الانابيب المطاوعة مع الطراز المعتمد. يجب أن تكون جميع الاوصال التابعة للانابيب المطاوعة قابلة لتحمل اصطدامات وتتكون مع مواد لايمكنها أن تطلق شرارات.

احكام تتعلق بتركيب التجهيزات

خزان الحفرة

المادة II : يجب أن يكون الخزان محاطا بحاجز منيع وراسخا بحيث يستطيع مقاومة الدفع الهيدروستاتى المحتمل، ويبنى الحاجز مع خرسانة ويفطى بمادة عازلة.

ويجب أن يتصف الحاجز زيادة على ذلك بالمميزات الآتية:

- تتجاوز حافته العلوية مستوى الارض الملاصقة بمقدار 10 سم على الاقل و 40 سم على الاكثر.

- تكون ابماده على كيفية تترك فراغا لا يقل عن 50 سم بين جنباته والخزان،

جهاز للاغلاق اليدوى يسمح بعزل أجهزة الاستعمال مع الاجهزة السابقة الذكر التى تربط به.

يجب أن يسمح التركيب يربط كابل للاتصال متساوى القوة بين سيارة التمويه والخزان.

يجب أن تكون الخزانات محمية حماية فعالية من التآكل الخارجى.

يجب أن تزود الانابيب وأوصالها بغطاء يحميها من التآكل الخارجى.

مميزات المضخات

المادة 8 : يجب أن تكون المضخات المخصصة لنقل غاز البترول المميع مع وعاء الى آخر وسيلانه ذات عزل تام بالنسبة الى النوعية الكيميائية والى الفيزيائية الكيميائية للغازات. كما يلزمها أن تكون قادرة على مقاومة ضغط قدره ثلاثون (30) باراً.

ينبغى أن تكون المحركات الكهربائية مع الطراز المضاد للانفجار.

مميزات عدادات الحجم

المادة 9 : يجب أن يكون عداد الحجم وتجهيزاته مع النوع الذى يعتمده الوزير المكلف بالمقاييس والاوزان.

يجب أن تركيب سدادة الاغلاق الآلى فى حالة الافراط فى سيلان الغاز، بين العداد والانبوب المطاوع التابع للمربط الموزع. يجب أن لا يتعدى طول الانبوب المطاوع ستة (6) أمتار. لايجوز أن يتجاوز سعة الانابيب الموجودة أسفل الصنوبر فى نهاية الانبوب المطاوع، 50 سم 3.

ويزود الصنوبر المركب فى نهاية الانبوب المطاوع بجهاز آلى يمنع السيلان اذا لم يكن الصنوبر مربوطا بفتحة تعبئة خزان السيارة.

وإذا كان تركيبه على أرضية منحدرية، وجب أن يكون موقع الخزان بنسبة 25٪ على الأقل من محيطه، يساوي أو يعلو مستوى الأرض المحيطة.

وإذا كانت الأرض المجاورة لموقع الخزان تكون منحدرية يجعل الغاز المميع في حالة سيلانه الكثيف الطارئ، يبلغ ملكيات تابعة للغير أو يصل إلى مساكن أو يدخل في بلوعات أحد المجاري، فإنه يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لاجتناب وقوع ذلك أو معالجته.

يجب أن يوضع الخزان بكيفية ثابتة بواسطة مهود أو قوائم أو دعائم تبنى سواء غير قابلة للاحتراق وعندما يكون الأساس لازماً، يجب أن يكون معدا لحمل ثقل الخزان مملوء بالماء. ويجب أن تترك مسافة تبلغ 100 م على الأقل فارغة تحت قاعدة الخزان أو قطبة السفلى.

وإذا وضع الخزان على هيكل معدني وكانت قاعدته أو قطبة السفلى على بعد متر من الأرض وجب تغطية هذا الهيكل بخرسانة تبلغ سمكها على الأقل 5 سم أو بمواد أخرى مانعة للاحتراق ذات فعالية مماثلة. وتطبق التغطية على كامل الارتفاع لكنه ينبغي في الوقت نفسه أن لايمس تلحيم الربط بين الخزان والهيكل الذي يجعله.

يمنع منعاً باتاً تركيب عدة خزانات فوق بعضها.

المضخات

المادة 13 : يجب أن يكون الوصول إلى سكوت قطع سيلان الغاز سهلاً. وإذا كانت المضخات مغطاة بمواد صلبة، وجب تهويتها لتجنب تراكم البخار القابل للاحتراق.

المادة 14 : إذا ركبت المضخات في خنادق، وجب أن تتوفر في هذه الخنادق المميزات الآتية:

- أن يكون هيكلها من خرسانة مغطاة بمادة لا تتخربها السوائل،

ويجب أن يملأ الفراغ المعد بين الجنبات والخزان بالرمل الجاف والمغربل.

يجب أن يوضع الخزان في الحاجز على دكة الاستناد التي تكون في شكل مصطبة وعلى كيفية يتوفر فيها ما يأتي:

- ينبغي أن تكون قاعدتها على بعد 50 سم على الأقل من قعر الحاجز،

- يجب أن لا تتجاوز قمتها مستوى الأرض،

- يجب أن يكون سمك طبقة الرمل المنشور على الخزان 30 سم على الأقل،

- يجب أن توضع إشارة لوجود الخزان في الحفرة، في مستوى الأرض، كما يمنع ايداع أية مادة ولا مرور أية سيارة فوق المساحة التي تغطيتها.

يمنع منعاً باتاً وجود أي جوف «دهليز، طابق تحت الأرض، نقب» فوق خزان الحفرة أو تحتها كما يمنع مرور أي أنبوب للماء أو للكهرباء أو الهواء المضغوط أو أي غاز آخر غير قنوات الخزان سواء داخل الحفرة التي يوجد فيها الخزان أو على بعد يقل عن متر منه.

ينبغي تركيب اللواحق والصنابير فوق الأرض أو في غور يحاذي الأرض لا يتجاوز حجمه الداخلي 150 لتر. كما يجب أن تكون لهذا الغور تهوية كاملة وغطاء يفلق.

الخزان المعلق

المادة 12 : لا يمكن تركيب الخزان في الداخل أو على سقف عمارة أو محل.

ويجب أن يكون قائماً على أساس له سند كاف لكي لا يحدث ثقله تلكدا يخل بالتوازن ويؤدي إلى خطر الانقلاب أو الانفصام.

يجب أن تحتوي الانابيب قبل هذه النقطة الضعيفة وبعدها، على جهاز قطع السيلا ن آليا في حالة الانفصام.

الانابيب

المادة 16 : اذا وضعت الانابيب الصلبة في قنوات مبينة، وجب أن يتوفر في هذه القنوات ما يأتى:

— أن يكون داخلها مكسوا بملاط الاسمنت أو بمواد أخرى لاتتخرقها السوائل بقدر مماثل،

— أن تكون مملوءة بالرمل الجاف،

— أن تكون مزودة بغطاء يصمد لحركة المرون قوته،

— أن يمكن فحصها.

يجب أن تشد أنابيب مد غاز البترول الميع ورده المرتبطة بأجهزة التفريغ، الى قاعدة هذه الاجهزة.

وعندما تكون الاوصال غير مثبتة بواسطة التلحيم المباشر للانابيب، يجب أن تثبت بواسطة مواد رخوة أو وصلات خاصة تلحم مع مختلف الانابيب ويكون لها مميزات هذه الانابيب ذاتها. ويمنع ايصال الانابيب ببعضها مباشرة بواسطة اللولبة.

يجب أن تتوفر في مسيكات عزل الغاز واللواص مواصلات الاستعمال المخصص للانابيب المعدة لنقل غاز البترول الميع.

المادة 17 : عندما تكون الانابيب غير مدفونة، يجب أن تكون محمية بهيكل معدنى سهل فحصها.

المادة 18 : يجب أن تكون الانابيب الناقله للغاز معدة اعدادا لايسمح بركود الغاز أو البترول المكثف.

— أن تملو حافاتنا العلوية مستوى الارض بمقدار 10 سم على الاقل،

— أن يكون لها سلم معدنى مضاد للشرارات يعلق في الجنبات الداخلية،

— أن يترك فراغ يسهل مرور المستخدمين وقيامهم بعملهم.

يجب أن يزود الخندق بجهاز ميكانيكى للتهوية يعمل بالامتصاص ويضمح استخراج حجم مع الهواء يساوى سعة الخندق في 30 ثانية على الاكثر ويحتوى على ما يأتى:

— فتحات دخول الهواء في مستوى القعر،

— أنبوب تفريغ في الجهة المقابلة لنقطة تحويل الهواء يكون ارتفاعه ثلاثة أمتار على الاقل.

— مروحة مشادة للشرارات.

يجب أن يكون التركيب الكهربائى المقام داخل الخنادق بما في ذلك المحرك وتركيبه، مع طراز غير قابل للانفجار.

يجب أن تكون الازرار الكهربائية التى تشغل المضخات وجهاز التهوية المذكور آنفا، مركبة خارج الخندق.

عداد الحجم

المادة 15 : يجب أن تركيب عدادات الحجم في الهواء الطلق. كما يجب أن تكون راسخة ومحمية مع اصطدامات السيارات بنتوء يبلغ ارتفاعه 20 مم على الاقل وبنصب أو مصدات للعجلات تقام على بعد 50 سم مع الجهاز على الاقل.

يجب أن تحتوي أنابيب الاتصال بالخزان في قاعدة عداد الحجم، على نقطة ضعف معدة للانقطاع في حالة حدوث اقتلاع الجهاز.

– يبعد I3 م مع جنبات الخزان أو المضخات بالنسبة للتركيبات من الصنف الثاني.

يجب أن يكون لهذا السياج باب ينفتح نحو الخارج ويظل مغلقا بالفتاح الا عند الحاجة.

الاحكام المتعلقة باستغلال محطة غاز البترول المميع الوقود

الخزان

المادة 22 : يجب أن يكون غاز البترول المميع مودعا في خزان ثابت.

يمنع استعمال شاحنة صهريجية خزانة للخزن أو للتزويد ولو كانت الشاحنة قارة.

تحويل الغاز من وعاء الى آخر

المادة 23 : لا يجوز أن تقترب الشاحنة المونة بأقل من 5 م من الخزان طوال مدة تحويل الغاز من وعاء الى آخر.

– لا يجوز أن تتعدى نسبة تعبئة الخزانات 80٪ مع حجمها.

– يمنع منعا باتا في المحطات المزدوجة، القيام بعمليات تفريغ غاز البترول المميع في الوقت نفسه الذي يتم فيه تحويل وقود سائل آخر.

يتم الوصل بين الشاحنة الصهريجية والخزان بكيفية تضمن استمرار التيار الكهربائي.

يجب أن تكون الشاحنة المونة وقت القيام بعمليات تحويل الغاز من وعاء الى آخر، متصلة كهربائيا بالارض وعجلاتها موقوفة بمكابح وكوابل ملائمة. كما يجب أن تكون مزودة بجهاز مضاد للشرارات وأجهزته الكهربائية معزولة عن السوائل بقدر يعطى الضمان الكافي من التأثير المغناطيسى المحتمل.

ينبغى أن تكون مساحة وقوف الشاحنة مهيئة ومعددة بعلامات بارزة.

يجب أن يكون كل مقطع أنبوب ينقل السائل معزولا في اطرافه ومحما بصمامة أمن تضبط الضغط.

ويجب أن يكون ضغط الانفتاح لا يتجاوز 20 باراً.

المادة 19 : يجب أن تختبر المقاومة الميكانيكية والعازلية لمجموع الانابيب بعد تركيبها، طبقا لاحكام التنظيم الخاص بأجهزة ضغط الغاز.

التجهيزات الكهربائية

المادة 20 : يجب أن تتوفر في التجهيزات الكهربائية الخاصة بتوزيع غاز البترول المميع الوقود الترتيب الآتية :

– يتم التزويد بالتوتر المنخفض،

– يمنع استعمال مناشب الكهرباء والمصابيح المنقولة عبر ساحة التعبئة،

– يجب أن تكون جميع الاجهزة الكهربائية المستعملة داخل منطقة الامن مما لا يقبل الانفجار،

– يجب أن تكون جميع الجنبات المعدنية التابعة للتجهيز موصولة كهربائيا فيما بينها ومربوطة بالارض ولا يمكن أن تزيد مقاومتها على 20 أوما.

يجب أن يركب قاطع عام للتيار متعدد الاقطاب وسهل الوصول وعاريا على بعد 10 أمتار على الاقل من الخزان، يسمح بعزل التجهيز الكهربائي تماما.

السياج

المادة 21 : يجب أن يحمي الخزان والمضخات بسياج معدني يبلغ ارتفاعه 2 م على الاقل ويكون حسب ما يأتي :

– يبعد 5 م مع جنبات الخزان أو المضخات بالنسبة للتركيبات من الصنف الاول.

المادة 28 : توضع لوحة بارزة داخل المحطة تكتب عليها بحروف سهلة القراءة التعليمات الخاصة باستغلال المحطة وأمنها.

ويجب أن توضع في مدخل مساحة الخدمة وبالقرب من المضخات والخزانات لافتات أخرى مكتوب عليها عبارة «ممنوع التدخين» بلون أحمر على أساس أبيض، أو تكون عليها اشارة تدل على ذلك.

تعلق لوحة قرب أجهزة التوزيع تحمل العبارات الآتية بخط بارز :

- أوقفوا المحرك،

- شدوا المكبح،

- ممنوع التدخين،

- يمنع اشعال اللهب العارى.

يجب أن يتوفر في غرفة رئيس المحطة رسم بياني للتجهيزات.

المادة 29 : يجب أن يسند الاشراف على المحطة الى مأمور مؤهل يكون على دراية تامة باستغلالها وبتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة وقوع حادث কিفما كان نوعه.

ويتعين عليه السهر على تطبيق الاشخاص المعنيين قواعد تركيبات غاز البترول المميع.

المادة 30 : عندما تتوقف المحطة عن الخدمة، يجب أن يحكم قاطع التيار العام المذكور في المادة 20 السالفة الذكر في وضعية «مغلق أو مفتوح».

يجب أن تكون جميع الصنابير مغلقة وجميع فتحات التموين ذات الاطراف المطاوعة محكمة في وضعية مغلقة.

المادة 31 : يجب أن تزود المحطة بخط هاتفى.

يجب على المستخدمين طوال القيام بعمليات تحويل الغاز أو السيلان أن يلتزموا بما يأتى:

- أن يحترموا بدقة منع التدخين ويسهروا هلى احترام ذلك،

- أن يمنموا أشعال النار العاربية على بعد شعاع لا يقل عن 10 م مع مكان تفرينغ الغاز،

- أن تكون فى متناول اليد مطفاة فى حالة جيدة وجاهزة للاستعمال،

- أن يتأكدوا من ايقاف محركات السيارات التى يجرى تزويدها بالغاز أو الواقفة فى محيط الامن.

المادة 24 : يجب أن تكون الانابيب التى تستعمل فى تحويل الغاز من وعاء الى آخر رخوة أو ذات موصلات سريعة من الطراز المعتمد.

المادة 25 : يجب أن تكون الشاحنة الصهرىبية مزودة بجهاز لايقاف سيلان الغاز آليا.

الاشراف على المحطة

المادة 26 : يمنع التدخين منعا باتا فى محيط تركيبات التوزيع، كما يمنع الدخول اليه أو الاقتراب منه بنيران عارية أو أشياء موقدة أو ترك فضلات مواد قابلة للاشتعال.

يجب أن تباد الاعشاب الموجودة فى موقع تركيبات التوزيع اباده تامة وأن يكون كل ما جاور هذا الموقع نظيفا جدا، وتمنع اباده الاعشاب بمواد مبيدة كلوراتية منعا باتا.

المادة 27 : يجب أن تكون المستخدمون المخصصون لتسيير التركيبات مطلعين على قواعد الامن ومدربين على العمليات الواجب القيام بها للوقاية مع الحوادث والحد من ضررها، وأن يكون فى استطاعتهم استعمال وسائل مكافحة الحريق.

يمنع تعيين أشخاص تقل أعمارهم عن 18 سنة لاستغلال التركيبات.

مسافات الامن المسافات الخارجية

المادة 33 : يجب أن يبعد الخزان والمضخات وعدادات الحجم الخاصة بتجهيزات توزيع غاز البترول المميع الوقود من الصنف الاول عما يأتي ذكره فيما بعد خلافا للاحكام الواردة في المادة 3 أعلاه :

- 50 مترا عن أية مؤسسة خطيرة أو غير نظيفة أو مضايقة من الصنف الاول وعن أية مؤسسة من الفئة الاولى التي تستقبل الجمهور وعن أية مؤسسة أو منشأة تابعة للدفاع الوطني،

- 40 مترا عن أية مؤسسة لا تنتمي الى الصنف الاول من المؤسسات الخطيرة وغير النظيفة أو المضايقة أو الفئة الاولى من المؤسسات التي تستقبل الجمهور،

- 30 مترا عن أية بناية أخرى،

- 20 مترا عن طرق السيارة والطرق الوطنية والسكك الحديدية،

- 12 مترا عن أى طريق آخر،

- 12 مترا عن كل اسقاط أفقى للخطوط الكهربائية.

تخفيض المسافات المذكورة أعلاه بنصفها فى حالة الخزانات فونة.

كما تنزل المسافات المذكورة أعلاه الى الثلثين بالنسبة لمحطة توزيع غاز البترول المميع الوقود من الصنف الثانى.

المسافات الداخلية

المادة 34 : لا يمكن أن تقل المسافات عن 10 أمتار فى تجهيزات توزيع غاز البترول المميع الوقود من الصنف الاول، بين كل نقطة خطيرة فيها (الخزانات وأجهزة التوزيع) والملحقات المحتملة (غرفة مسير المحطة، محل الغسل، مستودع المواد الصحية).

لا يمكن أن يقل بعد سكن مسير المحطة عن 20 مترا.

وسائل النجدة ومكافحة الحريق

المادة 32 : يجب أن تحتوى تجهيزات توزيع غاز البترول المميع الوقود خاصة على وسائل النجدة ومكافحة الحريق الآتية الذكر :

وسائل الاكتشاف:

يجب أن يتوفر فى كل محطة جهاز لاكتشاف غاز البترول المميع (مؤشر احتمال الانفجار).

وسائل الانذار والاستنفار:

يجب أن تزود المحطة بجهاز الانذار الصوتى والمرئى يسهل تشغيله.

كما يجب أن تكون محطة التوزيع من الصنف الاول مرتبطة بخط هاتفى متخصص مع أقرب مركز للنجدة.

وسائل الاطفاء :

يجب أن تشتمل وسائل الاطفاء على ما يأتى:

- صنبور اطفاء مسلح ذو 40 مم،

- درج تبريد للخزانات المعلقة،

- مطفأة بالسحيق الجاف وزنها 50 كلغ مركبة على عربة،

- ثلاثة مطفآت السحيق الجاف وزن كل واحدة منها 9 كلغ،

- مطفأة ثلج فحمى (ثانى أكسيد الكربون) وزنها 6 كلغ،

- حوض مملوء بالرمل مجارف القذف.

وسائل النجدة:

- صندوق الصيدلة للاسعافات الاولية،

- غطاء مضار للنار.

يجب أن يكون العتاد المبين أعلاه فى حالة جيدة وصالحا للاستعمال وينبغى أن يراقب دوريا.

وتخفيض المسافات المذكورة سابقا بنصفها عند ما تكون الخزانات مدفونة.

وتنزل هذه المسافات الى الثلثين فى تجهيزات توزيع البترول المميع الوقود من الصنف الثانى.

المادة 36 : يمكن أن تكون المسافات التى يحددها هذا القرار موضوع تدابير ترخيصية يشترك فى اتخاذها الوزير المكلف بالحروقات والوزير المكلف بالحماية المدنية.

وإذا تعلق الامر بتجهيزات توزيع غاز البترول المميع الوقود الموجودة فى محيط أمن احدى المؤسسات التابعة لسلطة وزير الدفاع الوطنى، يمنح هذا الترخيص الوزير المذكور بعد الاستشارة التقنية للوزير المكلف بالحروقات والوزير المكلف بالحماية المدنية.

الحراسة

المادة 37 : يجب أن تكون تجهيزات غاز البترول المميع الوقود، خارج أوقات العمل، محروسة، وأن يكون الحارس على علم بالتعليمات الواجب اتباعها فى حالة وقوع حادث ما.

أحكام انتقالية

المادة 38 : يجب أن تكييف التجهيزات الحالية غير المطابقة لهذه الاحكام، فى أجل عامين على الاكثر ابتداء من سريان مفعول هذا القرار.

المادة 39 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 ذى الحجة عام 1403 الموافق 20 سبتمبر سنة 1983.

وزير الطاقة والصناعات
البتروكيمياوية
محمد يعلى
بلقاسم نابى

ولا يمكن أن تقل المسافة بين هذه النقاط والنقاط الاخرى المحتملة الوجود مثل نقطة الاستراحة ووقوف السيارات، عن 20 مترا.

تقاس المسافة المبينة فى الفقرتين السابقتين انطلاقا من أقرب نقطة الى الخزان أو أجهزة التوزيع.

وإذا كان هناك خزانان معلقان تفوق سعتهما الاجمالية 15 م³ تحسب المسافة التى تفصل بينهما حسب القاعدة التالية:

1,5 م تفوق أو تساوى 0,2 ق، و ق هو قطر أكبر الخزائين مع حد أدناه 1,5 متر.

وفضلا على ذلك، يجب ترك مسافة 8 أمتار بين الخزانات وأجهزة التوزيع، تقاس انطلاقا من أقرب نقطة الى الخزان ما عدا التجهيزات الوحيدة الكتلة مع طراز «سكايد».

تخفيض المسافات المذكورة أعلاه بنصفها فى حالة الخزانات المدفونة.

وتنزل هذه المسافات الى الثلثين بالنسبة الى تجهيزات توزيع غاز البترول المميع الوقود من الصنف الثانى.

المسافات فى التجهيزات المزدوجة

المادة 35 : فى حالة وجود تجهيزات التوزيع الطريقية الغاز البترول المميع الوقود فى اطار محطات توزيع أوقدة أخرى فى الطريق، يجب التزام مسافة 10 أمتار على الاقل بين العناصر الآتية الذكر التابعة للتجهيزات الاولى والتجهيزات الاخرى، زيادة على الاحكام الاخرى لهذا القرار:

- بين خزانات كل منهما،

- بين أجهزة توزيع كل منهما،

- بين خزانات احدهما وأجهزة التوزيع الاخرى والعكس بالعكس.

وزارة الشبيبة والرياضة

مرسوم رقم 84 - 08 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 يتضمن القانون الاساسي الخاص بالمقتصدين في وزارة الشبيبة والرياضة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ في I2

صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة I966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 377 المؤرخ في

3 ربيع الاول عام I388 الموافق 30 مايو سنة I968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للمقتصدين في وزارة الشبيبة والرياضة،

يرسم مايلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يتولى المقتصدون، تحت سلطة رئيس المؤسسة أو الهيئة، التسيير المادى والمالى لمؤسسة أو عدة مؤسسات، لهيئة أو عدة هيئات تابعة لوزارة الشبيبة والرياضة.

يشاركون في تربية المتدربين وتكوينهم الاخلاقى. وبهذه الصفة يكلفون بتعليم حفظ الصحة والتغذية.

ويمكن تكليفهم أيضا بالتكوين المهنى لموظفى المقتصدين.

وبالنسبة لممارسة الاختصاصات المحددة أعلاه، يمكن دعوة المقتصدين في كل وقت من

النهار أو الليل للخدمة، فيلزمون بهذه الصفة بالسكن في المؤسسة نظرا لضرورة الخدمة الملحقة.

المادة 2 : يسير وزير الشبيبة والرياضة سلك المقتصدين.

المادة 3 : يمد المقتصدون في حالة خدمة فعلية في المؤسسات والهيئات التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة. كما يمكنهم ممارسة عملهم في المصالح المركزية والولائية.

الباب الثانى

التوظيف

المادة 4 : يوظف المقتصدون حسب الآتى :

I - عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات من بين حاملى شهادة الليسانس فى الحقوق أو فى العلوم الاقتصادية أو فى العلوم التجارية والمالية أو شهادة معادلة،

2 - عن طريق الامتحان المهنى من بين نواب المقتصدين المرسمين والموظفين الذين ينتمون لاسلاك من نفس المستوى فى مصالح المقتصدية الذين لهم تكوين مالى وحسابى وقضوا ثمانى (8) سنوات خدمة،

3 - بالاختيار فى حدود IO ٪ من الوظائف المعروضة فى المسابقة، من بين نواب المقتصدين الذين قضوا خمسة عشرة (I5) سنة خدمة بهذه الصفة وسجلوا فى قائمة الاهلية الموضوعه حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة 26 من الامر رقم 66 - I33 المؤرخ فى 2 يونيو سنة I966 المذكور أعلاه.

المادة 5 : تحدد كيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات المذكورة فى المادة 4 أعلاه، بقرار وزارى مشترك بين وزير الشبيبة والرياضة وكتاب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

في 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الباب الرابع أحكام خاصة

المادة 10 : تحدد النسبة القصوى للمقتصدين الممكن انتدابهم أو وضعهم في حالة الاستيحاء بـ 10 ٪ من العدد الحقيقي لموظفي السلك.

الباب الخامس أحكام انتقالية

المادة II : يتم التكوين الاولي لسلك المقتصدين، بإدراج المقتصدين الخاضعين للمرسوم رقم 68 - 377 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المذكور أعلاه، التابعين لوزارة الشبيبة والرياضة عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ويحتفظ المقتصدون المدرجون تطبيقا للفقرة السابقة بأقدميتهم في سلكهم الاصلى.

المادة 12 : مخالفة للمادة 4 - 2 - أعلاه، تخفض الاقدمية المطلوبة للمشاركة في الامتحان المهني الاول الى 5 سنوات.

المادة 13 : مخالفة للمادة 4 - I - أعلاه، ولمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يمكن توظيف المقتصدين على أساس الشهادات من بين حاملي شهادة الليسانس في الحقوق أو في العلوم الاقتصادية أو في العلوم التجارية والمالية أو شهادة معادلة.

المادة 14 : تلغى الاحكام المخالفة لهذا المرسوم لا سيما أحكام المرسوم رقم 68 - 377 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المذكور أعلاه.

تنشر قائمة المترشحين الناجحين في النشرة الرسمية لوزارة الشبيبة والرياضة.

المادة 6 : يعين المقتصدون الموظفون حسب الشروط المحددة في المادة 4 أعلاه، مقتصدين متمرنين ويمكن ترسيمهم بعد قضائهم سنة تدريب اذا سجلوا في قائمة النجاح في الوظيفة التي يتم ضبطها حسب الشروط المحددة في المادة 29 مع الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، مع طرف لجنة الترسيم التي يحدد تشكيلها كالتالي :

- المدير المكلف بالادارة العامة أو مثله، رئيسا،
- نائب المدير المكلف بميزانية التسيير،
- مفتش الشبيبة والرياضة،
- مقتصد مرسوم.

المادة 7 : يرسم المترشحون الذين تقبلهم لجنة الترسيم في الدرجة الاولى من السلم 13 المنصوص عليه في المادة 9 أدناه، مع طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين، مع مراعاة أحكام المادة 5 من المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966.

وفي حالة عدم صدور الترسيم، يمكن هذه السلطة بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بالسلك، منح المعنى تمديدا في التميين سنة أخرى أو تعيده الى سلكه الاصلى أو تسرحه مع مراعاة أحكام المادة 7 من المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966.

المادة 8 : تنشر مقررات تعيين المقتصدين وترسيمهم وترقيتهم وانتهاء مهامهم في النشرة الرسمية لوزارة الشبيبة والرياضة.

الباب الثالث المرتب

المادة 9 : يرتب سلك المقتصدين في السلم 13 المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ

ويحلون محل المقتصد في حالة حصول مانع له أو غيابه. يمكن أن يكلف نواب المقتصد بتسيير مؤسسة أو هيئة أو مجموعة مؤسسات أو هيئات وهم ملزمون بالتالي بنفس الالتزامات والقواعد التي يخضع لها المقتصد. وبالنسبة لممارسة الاختصاصات المحددة أعلاه، يمكن دعوة نواب المقتصد في كل وقت مع النهار أو الليل للخدمة، فيلزمون بهذه الصفة بالسكن في المؤسسة نظرا لضرورة الخدمة الملحة.

المادة 2 : يسير وزير الشبيبة والرياضة سلك نواب المقتصد.

المادة 3 : يعد نواب المقتصد في حالة خدمة فعلية في المؤسسات والهيئات التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة. كما يمكنهم ممارسة عملهم في المصالح المركزية والولائية.

الباب الثاني التوظيف

المادة 4 : يوظف نواب المقتصد حسب الآتي :

1 - من بين المترشحين الناجحين في اختبارات امتحان التخرج من الطور الاول لمراكز التكوين الاداري (شعبة نواب المقتصد)،

2 - عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات من بين حاملي شهادة بكالوريا التعليم الثانوي أو الكفاءة في الحقوق أو شهادة معادلة، على أن لا يزيد عمرهم عن 40 سنة،

3 - في حدود 30 ٪ من المناصب الشاغرة، عن طريق الامتحان المهني المخصص للمساعد في المصالح الاقتصادية الرسميين والموظفين الذين ينتمون لاسلاك من نفس المستوى، وقضوا خمس (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة،

4 - بالاقتدار، في حدود 10 ٪ من المناصب الشاغرة، من بين المساعدين في المصالح الاقتصادية،

المادة 15 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 09 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 يتضمن القانون الاساسي الخاص بنواب المقتصد في وزارة الشبيبة والرياضة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 378 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للنواب المقتصد في وزارة الشبيبة والرياضة،

يرسم مايلي :

الباب الاول

أحكام عامة

المادة الاولى : يساعد نواب المقتصد، تحت سلطة رئيس المؤسسة أو الهيئة، في التسيير المادى والمالى للمؤسسات أو الهيئات التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة.

وفي حالة عدم صدور الترسيم، يمكن هذه السلطة بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بالسلك، أن منح المعنى تمديدا في التمريض سنة أخرى أو تعيده الى سلكه الاصلى أو تسرحه مع مراعاة أحكام المادة 7 مع المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966.

المادة 8 : تنشر مقررات تعيين نواب المقتصدين وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم فى النشرة الرسمية لوزارة الشبيبة والرياضة.

الباب الثالث

المرتب

المادة 9 : يرتب سلك نواب المقتصدين فى السلم II المنصوص عليه فى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الباب الرابع

أحكام خاصة

المادة 10 : تحدد النسبة القصوى لنواب المقتصدين الممكن انتدابهم أو وضعهم فى حالة الاستيداع بـ 10 ٪ من العدد الحقيقى لموظفى السلك.

الباب الخامس

أحكام انتقالية

المادة II : يتم التكوين الاولى لسلك نواب المقتصدين، بادراج نواب المقتصدين المرسمين والتمترنين الخاضعين للمرسوم رقم 68 - 378 المؤرخ فى 30 مايو سنة 1968 المذكور أعلاه، التابعين لوزارة الشبيبة والرياضة عند تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ويحتفظ نواب المقتصدين المدرجين تطبيقا للفقرة السابقة بأقدميتهم فى سلكهم الاصلى.

الذين استكملوا 15 سنة خدمة فعلية بهذه الصفة، وسجلت أسماؤهم فى قائمة القبول فى الوظيفة، التى يتم ضبطها حسب الشروط المحددة فى المادة 26 مع الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

المادة 5 : تحدد كيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات المذكورة فى المادة 4 أعلاه، بقرار وزارى مشترك بين وزير الشبيبة والرياضة وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

تنشر قائمة المترشحين الناجحين فى النشرة الرسمية لوزارة الشبيبة والرياضة.

المادة 6 : يعين نواب المقتصدين الموظفين حسب الشروط المحددة فى المادة 4 أعلاه، نواب مقتصدين متمرنين. ويمكن ترسيمهم بعد قضائهم سنة تدريب اذا سجلوا فى قائمة النجاح فى الوظيفة التى يتم ضبطها حسب الشروط المحددة فى المادة 29 مع الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، مع طرف لجنة الترسيم التى يحدد تشكيلها كالتالى :

- المدير المكلف بالادارة العامة أو ممثله، رئيسا،
- نائب المدير المكلف بميزانية التسيير،
- مدير مؤسسة تابعة لوزارة الشبيبة والرياضة،
- مفتش الشبيبة والرياضة،
- مقتصد مرسم،
- نائب مقتصد مرسم.

المادة 7 : يرسم المترشحون الذين تقبلهم لجنة الترسيم فى الدرجة الاولى من السلم II المنصوص عليه فى المادة 9 أدناه، من طرف السلطة التى لها صلاحية التعيين، مع مراعاة أحكام المادة 5 مع المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966.

- وبمقتضى القانون رقم 82 - I4 المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983، لاسيما المادة 18 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والمحدد بموجبه شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وعمله،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحول الى الولايات حسب الشروط المحددة في هذا المرسوم ماياتى :

I - الحقوق والالتزامات المتعلقة بتسيير حظيرة العتاد التابعة لمديريات الري في الولايات والناجئة عن تسيير الحساب الخاص للخزينة رقم 301.005.

2 - الاملاك العقارية وغير العقارية التابعة لحظائر العتاد المذكورة أعلاه، والمكتسبة عن طريق اعتمادات الدولة المخصصة للولايات أو الحساب الخاص بالخزينة المذكور أعلاه.

3 - المهام والاعمال التي كانت تمارسها من قبل حظائر العتاد المذكورة وكذلك المستخدمون التابعون لها.

المادة I2 : يوظف نواب المقتصدين، على أساس الشهادات، مع بيان حائزى احدى الشهادات والمؤهلات المنصوص عليها في المادة 4 - 2، أعلاه، وذلك بصفة انتقالية وطوال ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة I3 : يلغى المرسوم رقم 68 - 378 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسى الخاص لنواب المقتصدين فى وزارة الشبيبة والرياضة.

المادة I4 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984.

الشاذلى بن جديد

وزارة الاشغال العمومية

مرسوم رقم 83 - 777 مؤرخ فى 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 يحول الى الولايات الحقوق والالتزامات وأملاك حظائر العتاد وموظفيها ومهامها، التابعة لمديريات المنشآت القاعدية فى الولايات والمسيرة فى اطار الحساب الخاص للخزينة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15

و III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7

ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969

والمتضمن قانون الولاية المعدل والمتمم،

يسير المستخدمون المناوبون والمؤقتون وفقا للقوانين المطبقة على عمال هيئات الاستقبال، ما عدا الموظفين الذين يظلون خاضعين لاحكام القوانين الاساسية الخاصة بالاسلاك التي ينتمون اليها، لاسيما في مجال الانتداب.

المادة 6 : يسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء مع أول يناير سنة 1984، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

قرار مؤرخ في 24 ذى الحجة عام 1403 الموافق أول أكتوبر سنة 1983 يتضمن قائمة مهندسي الدولة في الاشغال العمومية (دفعة سنة 1983).

بموجب قرار مؤرخ في 24 ذى الحجة عام 1403 الموافق أول أكتوبر سنة 1983 يعتبر التلاميذ المهندسون الآتية أسماؤهم مقبولين لنيل شهادة مهندس دولة في الاشغال العمومية، دفعة سنة 1983 مع المدرسة الوطنية للاشغال العمومية :

- عبد الحميد عبد العزيز - عبد الله الامين علة

- علي عبد العزيز - محمد علوش

- خليفة عبد الحق - زهية عمامرة

- سليمان عبروس - الطاهر عواجة

- كوكو داكبو أقوح - عبدو عوام

- نسيمة حسح جاب الله - أرزقي عوجيت

- عبد اللطيف أحمد باي - حبيب عريشة

- عبد الباقي عايشي - عمار بحشاشي

- جلول عيساني

المادة 2 : يترتب على تحويل والالتزامات المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه، بعد مداولة المجلس الشعبي الولاى بالنسبة لكل ولاية عند قفل السنة المالية لسنة 1983، ما يأتى :

- التكفل بالاصول والخصوم الناتجة عن تسيير حظيرة العتاد الواقعة فوق ترابها،

- دفع الرصيد الدائع في شكل سلفة ان اقتضى الامر، لميزانية الولاية، الموجود في البند المخصص لهذه الحظيرة في الحساب الخاص بالخزينة السالف الذكر.

المادة 3 : يشمل التحويل المنصوص عليه في المادة الاولى أعلاه، للاملاك العقارية وغير العقارية المكتسبة عن طريق اعتمادات الدولة والولاية واعتمادات الحساب الخاص بالخزينة حسب الشروط المحددة في التنظيم الجارى به العمل، اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى لكل ولاية تعده لجنة يرأسها الوالى أو ممثله. ويميع الوالى أعضاء هذه اللجنة.

المادة 4 : تخصص الاملاك العقارية وغير العقارية المذكورة في المادة الاولى أعلاه، وفقا لتوزيع الاعمال والمهام، للمؤسسات العمومية في الولايات المكلفة بأشغال الطرق بمنوان امداد تكميلى، ويستثنى مع ذلك عند الاقتضاء الادوات النوعية والعتاد النوعى، التى تخصص فيما بعد للهياكل اللامركزية التابعة لمديرية المنشآت القاعدية في الولاية قصد تنفيذ مهام منتظمة خاصة بالصيانة.

المادة 5 : يحول، الى الولايات، المستخدمون المرتبطون بتسيير حظيرة العتاد المذكورة في المادة الاولى أعلاه، وادارتها، طبقا للتشريع الجارى بها العمل قصد تعيينهم في المؤسسات المكلفة بأشغال الطرق وعند الاقتضاء بالمؤسسات العمومية الاخرى أو فى المصالح اللامركزية التابعة لمديرية المنشآت القاعدية فى الولاية.

- سليم بيوض	- كريم شلوفى	- عبد الكريم حمو	- سعد محند
- عبد الرحمن بكاكرة	- رشيد شنافى	- سالم حمراوى	- محمد مختارى
- على بلحلو	- عمار شيبان	- نور السعيد يخلف	- سيرياك ندايسماي
- جمال بلعربى	- مخلوفى شكوش حمينة	- بירתان عطوة	- حسين نسيب
- عبد المجيد بع عمروش	- سلفدور سيسهيو	- على كتاب	- محند وقواق
- محمد الشريق بع دادة	- عبد السلام دوود	- محمد خميسة	- الطيب عويس
- عز الديع بع ضياء	- بع ناصر داودى	- محمد الاميع خيان	- تواتى ولد الشارف
- مصطفى بع حميش	- حمادى يورو ديكون	- مولود خرشى	- مولود ركاب
- الصديق بع خرف الله	- رابح جبالى	- عبد الحميد خين	- فضيل ريال
- صالح بع خديم الله	- نور الديع جابى	- محمد قيروان	- نور الديع سالم
- محمد بع خيرة	- سعيد جعفر خوجة	- كمال كوفى	- حسين سلمكور
- يوسف بع سعدى	- ابراهيم جنادى	- يوسف قريدىش	- أحمد اميع صارى
- زيرع الديع بع تونسى	- بلقاسم جوهيرة	- عثمان الحاج مسعود	- عبد الوهاب صديقى
- عبد الحفيظ برباس	- خالد فرحات	- عبد الباقي الواحدى	- حسن صدراتى
- عبد القادر برغال	- عمر فراوى	- عبد القادر هنية	- موسى سلامى
- فاتح بوغناني	- ليلى قاضى	- ناصر الديع مبارك	- مخلوف سمومة
- عبد القادر بوسنة	- بع عطو قطرقصاب	- عبد القادر مكناسى	- جمال الديع سنبساجى
- أحسن بودوشة	- العمرى غباش	- أحمد مسقم	- بكال اسوهام سوقويو
- عبد العزيز بوغفالة	- محمد ناصر غشام	- جيلالى متريتن	- محمد طالب
- حسين بوكبوب	- عبد الحميد غول	- على مزيدى	- محمد ظريف
- الطيب بوقفة	- مولود قرينى	- قويدن ميرواى	- مختار زيدات

قرار مؤرخ فى 24 ذى الحجة عام 1403 الموافق أول أكتوبر سنة 1983 يتضمن قائمة مهندسى التطبيق فى الاشغال العمومية (دفعة سنة 1983).

بموجب قرار مؤرخ فى 24 ذى الحجة عام 1403 الموافق أول أكتوبر سنة 1983 يعتبر التلاميذ

- نوارى بوكراع	- شارف حبة
- الهادى بوراس	- عبد الرؤوف حابس
- عبد الله بورزام	- حميد هادف
- عبد القادر بوترفاس	- عبد الكريم حجريس
- محند بوياحى	- جوفينال حكيذيمانة
- مصطفى بوزيان	- حكيم حكة
- عبد الله بوزيد	- محمد حمانة

كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى

مرسوم رقم 84 - 10 مؤرخ فى 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 يحدد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى فى اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 143 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتكوينها وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 69 - 55 المؤرخ فى 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن تحديد كفاءات تعيين ممثلى الموظفين فى اللجان المتساوية الاعضاء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى للولاية وتنظيمه وعمله،

المهندسون الآتية أسماؤهم مقبولين لنيل شهادة مهندس التطبيق فى الاشغال العمومية، دفعة سنة 1983 مع المدرسة الوطنية للاشغال العمومية :

- بوعلام مكرووف - عبد الحميد فلاح
- سعيد آمنزوقارن - جمال الديح حدانة
- موسى عناد - أحمد قادم
- أحمد بختى - الهوارى خالفة
- ناصر بلباى - معاجى كلكول
- حميد به عطية - محمد المكروط
- محمد بندو - عبد الحق القايد
- محمد به كانون - عبد الكريم ليهوم
- عبد الرزاق به موسى - منيسة مادي
- نور الديح به سحلة - عبد العزيز مقاز
- تالت - الطيب ملال
- عز الديح به يونس - عبد الوهاب مسلم
- مريم مسعدات - العربى سعيد مجاهد
- عمر ابراهيمى - عبد الرحمن سالم
- على براهيمية - موسى سفادوقو
- صالح بوعبيلة - سعد سيود
- شفيق بوشلاغم - عبد القادر صديقى
- عبد العزيز شقرون - محمد كمال صقال
- داودى شويعل - محمد سليمانى
- جمال جفابة - البشير ثعالبه
- أحمد جلجلانى - جبارة تسلنت
- نصيرة العقون - العايش طهراوى
- محمد فداق - سحنون زمالى.

ولا يشارك الاعضاء الاضافيون في الاجتماعات الا اذا خلفوا أعضاء دائمين متغيبين.

يحدد قرار يصدر عن كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى عدد أعضاء اللجان المتساوية الاعضاء حسب عدد الموظفين.

المادة 5 : يعين أعضاء اللجان المتساوية الاعضاء لمدة ثلاث (3) سنوات، ويمكن تجديدهم عضويتهم.

ويمكن استثناء تقصير مدة العضوية أو تطويلها في فائدة المصلحة بقرار من الوزير أو الوالى المعنى بعد موافقة كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى حتى يمكنه خاصة تجديد عدة لجان تابعة لمصلحة واحدة أو مجموعة مصالح فى آن واحد.

ولا يمكن أن يتجاوز هذا التقصير أو التطوير مدة ستة أشهر. غير أنه فى حالة ما اذا طرأ تعديل على هيكل أحد الاسلاك، أمكن انهاء عضوية أعضاء اللجان المختصة بقرار من الوزير أو الوالى المعنى دون اشتراط المدة.

يأشر الاعضاء الجدد مهامهم فى حالة تجديد إحدى اللجان المتساوية الاعضاء، فى التاريخ الذى تنتهى فيه عضوية الاعضاء الذين سبقوهم، تطبيقا للاحكام السالفة الذكر.

المادة 6 : اذا انقطعت عضوية أحد الاعضاء الدائمين فى لجنة متساوية الاعضاء بسبب وفاته أو استقالته أو عطلته الطويلة الامد أو احواله على الاستيداع أو أى سبب آخر، تنتهى به المهام التى عين أو انتخب من أجلها أو أصبح لا تتوفر فيه الشروط التى ينص عليها هذا المرسوم حتى يكون عضوا فى لجنة متساوية الاعضاء، يعين خلفه الاضافى عضوا دائما مكانه ريثما تجدد اللجنة.

يرسم مايلى :

الباب الاول أحكام عامة

المادة الاولى : تتكون لجان متساوية الاعضاء حسب القواعد الواردة فى هذا المرسوم، فى الادارات المركزية والولايات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التى يخضع موظفوها لاحكام الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يمكن أن تكون اللجان المتساوية الاعضاء المنصوص عليها فى المادة الاولى أعلاه، حسب كل سلك أو مجموعة من الاسلاك.

ويؤخذ بعين الاعتبار فى جمع الاسلاك، الضوابط الآتية :

- قطاع النشاط،
- طبيعة الوظائف،
- عدد الموظفين،
- المستوى السلمى للسلك،
- ضغوط المصلحة وتنظيمها الخاص.

توضع كل لجنة متساوية الاعضاء لدى السلطة المكلفة بتسيير المستخدمين المعنيين، لاسيما المكلفة بجمع الملفات الفردية مركزيا ومسكها مع مراعاة أحكام المادة 29 أدناه.

المادة 3 : تشمل اللجان المتساوية الاعضاء عددا متساويا من ممثلى الادارة والممثلين الذين ينتخبهم الموظفون.

ينتخب ممثلو الموظفين حسب الكيفيات التى حددها المرسوم رقم 69 - 55 المؤرخ فى 13 مايو سنة 1969 المذكور أعلاه.

المادة 4 : تتكون اللجان المتساوية الاعضاء من أعضاء دائمين وأعضاء اضافيين يتساوون فى العدد مع الدائمين.

- تمديد التمريض،
 - الترقية في الدرجة أو الرتبة،
 - الانتداب التلقائي والنقل الاجباري،
 - الاحالة على الاستيداع لاسباب شخصية،
 - العقوبات مع الدرجة الثانية،
 - الجدول السنوي لحركة التنقلات
 - المنصوص عليه في المادة 53 من القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية،
 - الادراج في أحد أسلاك الانتداب.
- المادة 10 : تعد الآراء التي تدلى بها اللجان المتساوية الاعضاء استشارة الا في الحالات الآتية التي تكتسى فيها طابعا الزاميا :
- الانتداب التلقائي أو النقل الاجباري
 - الذان يعترض عليهما العون المعنى،
 - رفض قبول الاستقالة،
 - الترقية في الدرجة أو الرتبة،
 - التنزيل في الرتبة أو الدرجة أو الاحالة على التقاعد تلقائيا، والتسريح مع ابقاء حقوق المعاش أو الغائها.
- المادة 11 : تتأسس اللجان المتساوية الاعضاء السلطة التي تنصب لديها.
- غير أنه يمكن الرئيس في حالة وقوع مانع له أن ينوب عنه ممثل الادارة الأكثر أقدمية في أعلى وظيفة حسب الترتيب السلمى.
- المادة 12 : تعد كل لجنة متساوية الاعضاء نظامها الداخلى ثم تعرضه على الوزير أو الوالى المعنى للموافقة.
- يتولى كتابة اللجنة ممثسل عن الادارة غير عضو فيها.

المادة 7 : يعين ممثلوا الادارة فى اللجان المتساوية الاعضاء بقرار مع الوزير أو الوالى المعنى خلال الخمسة عشرة (15) يوما الموالية لاعلان نتائج انتخاب ممثلى الموظفين، ويختارون مع بيوت موظفى الادارة المعنيين أو الذين يمارسون رقابة على هذه الادارة، ولهم رتبة تساوى على الاقل رتبة متصرف أو رتبة ماثلة. ويشمل هذا التعميم على الخصوص الموظف المؤهل لتولى رئاسة اللجنة عملا بالمادة II الآتية :

وإذا كان أحد الاسلاك وزاريا مشتركا، فان ممثلى الادارة يعينهم بقرار كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى حسب الشروط ذاتها الواردة فى المقطع السابق.

ولا تشترط صفة الترسيم فى ممثلى الادارة الذين يشغلون احدى الوظائف السامية المنصوص عليها فى المادة 9 مع الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

أما اذا كان عدد الموظفين الذين لهم رتبة متصرف أو رتبة ماثلة غير كاف، فى الادارة الواحدة، أمكن تعيين ممثلى هذه الادارة مع بيوت الموظفين الادنى رتبة منهم مباشرة.

المادة 8 : تجرى الانتخابات لتعيين ممثلى الموظفين فى اللجنة المتساوية الاعضاء قبل أربعة (4) أشهر على الاكثر وخمسة عشر (15) يوما على الاقل من تاريخ انتهاء مدة عضوية الاعضاء الحاليين الا اذا كان تجديد احدى اللجان مقدما. ويحدد تاريخ هذه الانتخابات الوزير أو الوالى المعنى.

المادة 9 : يمكن الرجوع الى اللجان المتساوية الاعضاء فى جميع المسائل ذات الطابع الفردى الناتجة عن تطبيق الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، ويجب الرجوع اليها فى المسائل التالية :

في حالة التعاق موظفين ينتمون الى اسلاك مختلفة، لسلك واحد عن طريق جدول الترقية المشتركة، يتميخ أن تضم اللجنة المتساوية الاعضاء المكلفة باعداد الجدول ممثلين (2) للموظفين يمثلان كل سلك مع اسلاك الموظفين المعنيين لدى اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة بتلك الاسلاك. وفي هذه الحالة، لا يشارك في المداولات الا الاعضاء الدائمون وان اقتضى الامر اخلافهم الذي يمثلون السلك الذي ينتمي اليه الموظف الذي تدرس حالته وكذلك الاعضاء الدائمون او الاضافيون الذي يمثلون السلك الذي يملوه مباشرة.

لا يشارك الموظفون المتوقع تسجيلهم في جدول الترقية في مداولات اللجنة.

المادة 17 : يعلم الوزير أو الوالي المعني كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري بأية صعوبة تعترض عمل اللجان.

المادة 18 : يجب على الادارات أن تسوفس للجان المتساوية الاعضاء جميع الوسائل المادية والوثائق والاوراق اللازمة لممارسة مهامها قانونيا.

ويجب على أعضاء اللجان المتساوية الاعضاء أن يلتزموا باحترام السر المهني بخصوص جميع الوقائع والوثائق التي يطلعون عليها بحكم صفتهم. وكل مخالفة لهذا الواجب يترتب عليها ابعادهم مع اللجان المتساوية الاعضاء زيادة على العقوبات التأديبية التي يمكن أن تلحقهم طبقا للتنظيم المعمول به.

المادة 19 : لا تصح مداولات اللجان المتساوية الاعضاء، الا اذا التزمت بقواعد تشكيلها وعملها المنصوص عليها في المادة 13 من الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، وفي هذا المرسوم والنظام الداخلي.

ويمكن اللجنة أن تعين أحد ممثلي الموظفين فيها لممارسة مهام كاتب مساعد. يحرر محضر اثر كل اجتماع.

المادة 13 : تجتمع اللجان المتساوية الاعضاء باستدعاء من رؤسائها أو بطلب كتابي من ثلث أعضائها الدائمين على الاقل، ومرتين في السنة على الاقل مهما يكن الامر.

المادة 14 : يعرض رئيس كل لجنة متساوية الاعضاء جميع المسائل الداخلة في اختصاصاتها، كما تعرض هذه المسائل عليها بطلب مكتوب يوقمه على الاقل نصف عدد ممثلي الموظفين أو بطلب من إدارة أو المعنيين أنفسهم. وتبدي رأيها بأغلبية الاعضاء الحاضرين.

اذا وقع الانتخاب فانه يكون بالاقتراع السري، ويجب أن يشارك فيه كل أعضاء اللجنة. وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، ما عدا في حالة الانضباط التي تكون المقوية المتخذة تقل مباشرة عن المقوية المقترحة.

المادة 15 : اجتماعات اللجان المتساوية الاعضاء ليست علنية.

المادة 16 : تجتمع اللجان المتساوية الاعضاء في جمعية عامة الا اذا عرضت عليها اقتراحات النقل أو المسائل الناتجة عن تطبيق السواد 54 و 55 و 68 من الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

وعندما تعرض على اللجان المتساوية الاعضاء مسائل تخضع للمواد المبينة في المقطع السابق لا يتداول في شأنها الا الاعضاء الدائمون وان اقتضى الامر اخلافهم الذين يمثلون السلك الذي ينتمي اليه الموظف المعني وكذلك العدد المساوي من ممثلي الإدارة.

- التنزيل في الرتبة أو الدرجة،
- الاحالة على التقاعد الاجباري،
- التسريح مع بقاء حقوق المعاش،
- التسريح مع الغاء حقوق المعاش.

المادة 25 : يتعين على لجان الطعن أن تصدر قراراتها كتابة في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ رفع القضية اليها وذلك قصد ابطال الآراء المتنازع فيها التي تصدرها اللجان أو اثباتها أو تعديلها.

يكون للطعن المرفوع في الاجل المنصوص عليه أعلاه، أثر تعليق العقوبة الصادرة.

الباب الثاني

اللجان المتساوية الاعضاء في الادارة المركزية

المادة 26 : يكون في الادارات المركزية، الاعوان الذين ينتمون الى سلك واحد، من اختصاص لجنة واحدة متساوية الاعضاء. ويمكن عند الحاجة تكويح لجنة متساوية الاعضاء مشتركة بين عدة أسلاك للموظفين حسب الشروط المحددة في المادة 2 أعلاه.

المادة 27 : تنشأ اللجان المتساوية الاعضاء المنصوص عليها في المادة السابقة بقرار من الوزير المعنى بعد استشارة كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 28 : تنشأ لجان الطعن التابعة للادارة المركزية حسب الشروط المحددة في المادة السابقة. وتختص بفحص الطعون التي يرفعها الاعوان العاملون في الادارة المركزية والمؤسسات العمومية الوطنية، والاعوان الذين ينتمون الى السلم 13 فما فوقه الذين يمارسون مهامهم في الولايات.

يتمتع أن يحضر اجتماعات اللجان ثلاثة ارباع عدد أعضائها على الاقل، واذا لم يبلغ هذا النصاب يستدعى من جديد أعضاء اللجنة خلال الثمانية (8) أيام الموالية، وعندئذ يصح اجتماعها اذا حضر نصف عدد أعضائها.

المادة 20 : يمكن حل احدى اللجان بالكيفية نفسها التي تم بها تكوينها. وتشكل عندئذ لجنة جديدة في أجل شهرين حسب الشروط الواردة في المادتين 4 و 7 أعلاه.

المادة 21 : لا يترتب على صفة العضوية في احدى اللجان المتساوية الاعضاء، الحق في أجر الا أنه يمكن دفع مصاريف النقل والاقامة، الى المعنيين حسب الشروط التي يحددها التنظيم المعمول به.

المادة 22 : تنصب في كل قطاع وزارى ولدى كل وال لجنة طعن يرأسها الوزير أو مثله، أو الوالى أو مثله.

المادة 23 : يتكون نصف عدد لجان الطعن من ممثلى الادارة، ويعينون مع بين الاعوان الذين ينتمون الى أحد الاسلاك المصنفة في السلم 13 على الاقل، ويتكون نصفها الآخر مع ممثلى الموظفين الذين يعينون مع بين الاعضاء المنتخبين في اللجان المتساوية الاعضاء المركزية أو الولائية. يتراوح عدد ممثلى كل طرف بين 5 الى 7.

يحدد كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري بقرار، كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 24 : يمكن الادارة أو المعنيين أنفسهم أن يلعجوا الى لجان الطعن خلال أجل 15 يوما في حالة القرارات التأديبية الآتية فقط :

مرسوم رقم 84 - 11 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 يحدد كيفيات تعيين ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في 5 في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 69 - 55 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن تحديد كيفيات تعيين ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يعد ناخبين بعنوان لجنة متساوية الاعضاء معينة، الموظفون الذين هم في خدمة فعلية المنتمون الى السلك المدعو ليمثل في اللجنة المذكورة.

اما الموظفون المنتدبون فينتخبون في سلكهم الاصل.

الباب الثالث

اللجان المتساوية الاعضاء الولائية

المادة 29 : يخضع الاعوان الذين يمارسون مهامهم في الولايات والمؤسسات العمومية الولائية، الى اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء الولائية كيفما كان سلك التعيين والهيئة المسيرة.

تحول آراء اللجان المنشأة بهذه الطريقة فيما يخص الاسلاك المصنفة في السلم I3 فما فوقه، الى السلطة التي لها صلاحية التعيين والتسيير التي تتخذ القرار الملائم.

المادة 30 : يمكن أن تكون بقرار مع الوالي بعد استشارة كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري لدى الوالي لجنة متساوية الاعضاء لدى مدير المجلس التنفيذي المعنى لجان متساوية الاعضاء تختص كل واحدة منها بسلك من اسلاك الموظفين. واذا كان عدد الموظفين لا يسوغ تكويهم لجنة لكل سلك تعين جميع هذه الاسلاك تطبيقا لاحكام المادة 2 أعلاه.

غير أنه لا يمكن تكويهم اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بالموظفين التابعة للسلم I3 فما فوق، الا لدى الوالي.

المادة 31 : تنشأ لجان الطعن الولائية بقرار مع الوالي. وتختص بالنظر في الطعون التي يرفعها الاعوان الذين يمارسون مهامهم في الهياكل التابعة للولاية الذين ينتمون الى السلال من I الى I2، وفي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

المادة 32 : تلتفى أحكام المرسوم رقم 66 - 143 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

المادة 33 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

المادة 4 : يسجل المترشحون للانتخابات في قائمة وحيدة تحتسوي على هسدد مع الالقاب يساوى عدد المترشحين، فهر أن عدد هؤلاء لا يمكن أن يقل بأية حال مع الاحوال عن ضعف عدد المناصب المطلوب شغلها.

يجب ايداع القائمة قبل خمسة أسابيع على الاقل مع التاريخ المحسدد لاجراء الانتخابات. ويجب أن يرد في كل قائمة للمترشحين لقب أحد الموظفين المؤهل لتمثيلهم في جميع العمليات الانتخابية ويكون مقيما في المكان الذي يجري فيه فرز الاقتراع.

كما يجب أن يكون ايداع كل قائمة، مصحوبا بتصريح الترشيح موقع مع كل مترشح.

المادة 5 : تعرض كل قائمة على الدراسة في الامانة الدائمة للجنة المركزية فيما يخص الادارة المركزية وعلى المحافظة فيما يخص الجماعات المحلية خلال أسبوع مع تاريخ الايداع.

وإذا لم تدل الامانة الدائمة للجنة المركزية أو المحافظة برأى مخالف خلال خمسة عشر يوما، فان سكوتها يعد موافقة.

ولا يقدم مترشحون جدد في حالة عدم الموافقة خلال الاجل المنصوص عليه الذي ينجر عنه سحب عدد مع المترشحين يساوى ثلث عدد المناصب المطلوب شغلها أو يقل عنه.

وإذا تعدى عدد المترشحين غير المتمددين ثلث عدد المناصب المطلوب شغلها، تقدم قائمة جديدة مع المترشحين حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه.

المادة 6 : تعد أوراق التصويت حسب نموذج تقدمه الادارة وتسلم الاوراق الى رئيس المصلحة الذي وضع له فرع الانتخاب بعدد يساوى على الاقل عدد الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية بكل فرع. وتسلم الادارة هذه الاوراق الى الموظفين

المادة 2 : يمكن، لتأدية عمليات الانتخاب، توزيع الناخبين على فروع اقتراع بقرار من الوزير أو الوالى المعنى.

يضببط قائمة الناخبين المدعويين الى التصويت في أحد فروع الانتخاب، رئيس المصلحة التى يوضع لديها الفرع المذكور. وتعلق هذه القائمة فى فرع الانتخاب قبل عشرين (20) يوما على الاقل مع التاريخ المحدد للانتخاب.

يمكن الناخبين خلال الايام الثمانية (8) التى تلى تعليق القائمة، أن يتحققوا مع التسجيلات وان اقتضى الامر أن يقدموا طلبات التسجيل. كما يمكنهم فى الاجل نفسه وطوال ثلاثة (3) أيام ابتداء من انتهاء الاجل أى II يوما فى المجموع بعد تاريخ التعليق اعتراضات على التسجيلات أو الاغفالات الواقعة فى القائمة الانتخابية.

ويبت الوزير أو الوالى المعنى فى الاعتراضات الواردة دونما تعطيل.

المادة 3 : يمكن أن ينتخب باسم احدى اللجان المتساوية الاعضاء المعينة، الموظفون الذيق تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للتسجيل فى القائمة الانتخابية لهذه اللجنة.

غير أنه لا يمكن انتخاب الموظفين الذيق هم فى عطلة طويلة الامد بمقتضى المادة 39 مع الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، ولا الذيق عوقبوا بالتنزيل فى الرتبة أو الاقصاء المؤقت مع الوظيفة الا اذا أصدر العفو عنهم أو ألغيت العقوبة المسلطة عليهم حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 66 - 152 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالاجراءات التأديبية، ولا الذيق أصيبوا بعجز ورد ذكره فى النصوص العامة المتعلقة بعدم قابلية الانتخاب.

يجب على المترشحين أن يمارسوا مهامهم فى المقاطعة الاقليمية المقصودة منذ ستة أشهر على الاقل مع تاريخ الاقتراع.

المادة 9 : يحدد مكتب التصويت ما يأتي :

- عدد الاصوات المشاركة في الانتخاب،
- عدد الاصوات التي حصل عليها كل مترشح،
- العدد الاجمالي للاوراق البيضاء،
- العدد الاجمالي للاوراق الملغاة.

وتعتبر ملفاة جميع الاصوات المشاركة بأوراق ممزقة أو تحمل أية علامات وكذلك الاصوات التي تمين عددا مع المترشحين يفوق عدد المناصب المطلوب شغلها.

والظروف التي لا تحتوى على أوراق التصويت تعد تصويتا أبيض.

المادة 10 : يطلع مكتب التصويت انتخاب المترشحين الدائمين والاضافيين تباعا حسب الترتيب التنازلي لعدد الاصوات التي أحرزها كل واحد منهم في حدود عدد المناصب المطلوب شغلها لكل سلك من الاسلاك.

المادة 11 : تعد مكاتب التصويت محضرا للعمليات الانتخابية وترسله فورا الى الوزير أو الوالي المعنى.

المادة 12 : تبلغ الاعتراضات على صلاحية العمليات الانتخابية في أجل خمسة أيام، ابتداء مع اعلان النتائج، الى الوزير أو الوالي المعنى الذي يبت فيها خلال ثمانية أيام، ما عدا الطعون التي تقدم الى الجهة القضائية المختصة.

المادة 13 : تلتفى أحكام المرسوم رقم 69 - 55 المؤرخ في 13 مايو سنة 1969 المذكور أعلاه.

المادة 14 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حور بالجزائر في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

المسموح لهم بالتصويت في فروع الانتخاب المنصوص عليها في المادة 2 مع هذا المرسوم.

المادة 7 : يحدد مكتب تصويت مركزي لكل لجنة يمتزم تكوينها.

كما يمكن أن تكون مكاتب تصويت في فروع الانتخاب المنصوص عليها في المادة 2 مع هذا المرسوم، حسب الحالة، بقرار مع الوزير أو الوالي المعنى. في هذه الحالة ترسل الاصوات المحصل عليها في فروع الانتخاب، في ظرف يختمه رئيس المصلحة الذي وضع لديه الفرع، الى مكتب خاص للانتخاب ان وجد أو الى مكتب مركزي ان لم يوجد هذا المكتب الخاص.

وتقوم مكاتب الانتخاب الخاصة، في حالة وجودها بفرز الاصوات وتسلم النتائج الى مكتب الانتخاب المركزي. كما يقوم هذا المكتب المركزي بفرز الاصوات اذا لم تكن هناك مكاتب الانتخاب الخاصة. وفي جميع الاحوال يقوم باعلان النتائج ويضم المكتب المركزي للانتخاب وعند الاقتضاء مكاتب الانتخاب الخاصة، رئيسا وكاتبا عاما يعينهما الوزير أو الوالي المعنى ومندوبا عن قائمة المترشحين.

المادة 8 : تجرى عمليات الانتخاب علانية في محلات العمل وخلال أوقات العمل.

ويتم الانتخاب بالتصويت السري داخل ظرف.

ويمكن الناخبين أن يقوموا بما يأتي :

(أ) أن يختاروا مع بين المترشحين الذيع وردت أسماؤهم في القائمة، في حدود عدد المترشحين المطلوب انتخابهم،

(ب) التصويت الابيض.

يمكن الانتخاب بالمراسلة حسب الشروط التي تحددها القرارات المنصوص عليها في المادة 2 مع المرسوم.